المديرية العامة للتجارة

الرباط، في 28 مارس 2024

إعلان عمومي رقم DDC/03/2024 متعلق بالتحديد الاولي لوجود الإغراق والضرر وعلاقة سببية في إطار التحقيق المضاد للإغراق على واردات الطماطم المعلبة ذات منشأ مصر

قامت وزارة الصناعة والتجارة (المشار إليها فيما يلي باسم ("الوزارة")، في 07 غشت 2023، بموجب إعلان عمومي[1]، بفتح تحقيق مضاد للإغراق على واردات الطماطم المعلبة ذات منشأ مصر.

طبقا لمقتضيات المادة 22 من القانون رقم 15.09 المتعلق بتدابير الحماية التجارية والمادة 27 من المرسوم رقم 2.12.645 بتطبيق هذا القانون، تعلن الوزارة عن النتائج الاولية في نهاية المرحلة الاولية من التحقيق.

1. المنتوج موضوع التحقيق

المنتوج موضوع التحقيق هو الطماطم، محضرة ومحفوظة على شكل هريس، مركزة أم غير مركزة، في صناديق وأكواب وبرطمانات وحاويات محكمة الغلق أو مقدمة بأي طريقة أخرى، ذات منشأ مصر. يندرج حاليا تحت البنود التعريفية للنظام المنسق التالية:
20.02.90.90.11 ؛ 20.02.90.90.19 ; 20.02.90.90.91 ; 20.02.90.90.99 ; و 20.05.99.35.00.

2. البلدان المصدرة للمنتج قيد التحقيق

المنتوج موضوع التحقيق ذو منشأ مصر.

3. وجود الإغراق وهامش الإغراق المحدد

نظرا لعدم تعاون المنتجين المصدرين، تم تحديد هامش الإغراق على أساس أفضل المعلومات المتاحة، والتي تتجلى في بيانات المقال.

تم تحديد القيمة العادية على أساس أسعار "الخروج من المصنع" التي تم احتسابها انطلاقا من الأسعار المعلنة في منشورات محلات الأسواق الكبرى العاملة في السوق المصرية.

تم تحديد سعر التصدير على أساس أسعار الاستيراد التي تم الحصول عليها من بيانات مبيعات محلات الأسواق الكبرى المغربية.

ولأغراض المقارنة العادلة، تمت مقارنة سعر التصدير والقيمة العادية في المرحلة التجارية "الخروج من المصنع" للمنتجين المصدرين المصريين. حيث تم إجراء تعديلات على القيمة العادية همت هامش الربح في نقط البيع وتكلفة التوزيع والضريبة على القيمة المضافة. أما بالنسبة لسعر التصدير فهمت التعديلات هامش الربح في نقط البيع والتكاليف اللوجستيكية للتوزيع والضريبة على القيمة المضافة وكذلك هامش الربح الاجمالي للمستورد.

هامش الإغراق، الذي تم احتسابه والتعبير عنه كنسبة مئوية من سعر التصدير هو 29,93%.

4. وجود الضرر

مكنت دراسة وتحليل عناصر الضرر من استخلاص الاستنتاجات التالية:

---

[1] يتعلق الامر بالإعلان العمومي رقم DDC/08/2023 المتعلق بفتح تحقيق مضاد للإغراق على واردات الطماطم المعلبة ذات منشأ مصر المنشور في الصحف "L'Opinion" العدد رقم 19.984 بتاريخ 03/08/2023 و "العلم" العدد رقم 25580 بتاريخ 03/08/2023 وعلى موقع الوزارة (https://www.mcinet.gov.ma/fr/antidumping) في 01/08/2023

وزارة الصناعة والتجارة
Ministère de l'Industrie et du Commerce
Royaume du Maroc

- زيادة حجم الواردات من الطماطم المعلبة ذات منشأ مصر بشكل ملحوظ خلال الفترة قيد الدراسة، سواء بشكل مطلق أو بالنسبة للإنتاج والاستهلاك المحليين؛
- وجود تأثير ملحوظ لواردات الطماطم المعلبة ذات منشأ مصر على أسعار الطماطم المعلبة المنتجة محليا. تتجلى في وجود تخفيض للسعر طوال الفترة قيد الدراسة؛
- تظهر مؤشرات قطاع الإنتاج الوطني وجود ضرر يتجسد، من بين أمور أخرى، في انخفاض حصة قطاع الإنتاج الوطني في الاستهلاك الوطني، والركود في التوظيف، وعدم الاستقرار في عائد الاستثمار.

في ضوء ما سبق، تم التحديد بشكل اولي، أن قطاع الإنتاج الوطني قد تعرض لضرر مهم بالمعنى المقصود في المادة 13 من القانون رقم 15.09 وأنه معرض بشكل خاص للواردات المغرقة ذات منشأ مصر.

5. وجود علاقة سببية بين الواردات المغرقة والضرر

تم تحديد العلاقة السببية على أساس تحليل تصادف تطور الواردات المغرقة من الطماطم المعلبة ذات منشأ مصر مع تطور عوامل الضرر، وكذلك تحليل عوامل أخرى غير الواردات المغرقة وآثارها على قطاع الإنتاج الوطني.

استنادا إلى التحليلات التي أجريت، خلصت الوزارة إلى أن الزيادة في الواردات المغرقة كان لها أثر ضار على الحالة الاقتصادية لقطاع الإنتاج الوطني، حيث تشكل سببا رئيسيا للضرر المتكبد. كذلك، أثبت تحليل العوامل الأخرى أنه لم يكن لها أثر سلبي مباشر على قطاع الإنتاج الوطني بحيث تشكل سببا لهذا الضرر.

وتعتبر الوزارة، بشكل أولي، أن العلاقة السببية بين الواردات المغرقة من البلد المعني والضرر الذي لحق بقطاع الإنتاج الوطني مثبتة في هذا التحقيق.

6. التدبير المؤقت المضاد للإغراق المتوقع

في نهاية التحديد الاولي، وبعد رأي لجنة مراقبة الواردات المجتمعة بتاريخ 13 مارس 2024، تعتزم الوزارة تطبيق رسم مؤقت مضاد للإغراق على واردات الطماطم المعلبة ذات منشأ مصر يتم تحديده على أساس هامش الإغراق المحتسب بنسبة 29,93٪.

7. التعليقات والبيانات الإضافية

تدعو الوزارة الأطراف المهتمة إلى الاطلاع على النسخة غير السرية من التقرير حول نتائج التحديد الأولي، ويمكنها تقديم ملاحظاتها أو تعليقاتها أو أي معلومات إضافية في سياق التحقيق، في نسخ سرية وغير سرية الى العناوين ادناه، مع ذكر الاسم والعنوان البريدي والبريد الإلكتروني وأرقام الهاتف والفاكس للطرف الذي قدمها.

سيعمم تقرير التحديد الأولي على مختلف الأطراف المعنية التي تتوفر على 15 يوما من تاريخ إخطارها بالتقرير لتقديم تعليقات ومعلومات إضافية.

وزارة الصناعة والتجارة
المديرية العامة للتجارة
مديرية الحماية و التقنين التجاري
القطعة 14 ، مركز الأعمال ، الجناح الشمالي ب الرياض ، حي الرياض.
ص ب 610 ، الرباط شالة ، المغرب
الفاكس : 50 71 72 537 212 00
البريد الالكتروني : DDC-AD-CSVTMT@mcinet.gov.ma

المملكة المغربية
وزارة الصناعة والتجارة
Ministère de l'Industrie et du Commerce
Royaume du Maroc